



Distr.  
GENERAL

A/40/644

19 September 1985

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH  
RUSSIAN/SPANISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

البند ٨٤ ( و ) من جدول الأعمال المؤقت\*

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : البيئة

تمويل خطة العمل لمكافحة التصحر

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	.....	أولا - مقدمة
٤	.....	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
١٥	.....	ثالثا - الاستنتاجات

. A/40/150

\*

85-25611

.../...

## اولا - مقدمة

١- هذا التقرير مقدم استجابة للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٦٣/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، والمعنون " دراسة من تمويل خطة العمل لمكافحة التصحر " .

٢- وقد ظهرت في ثلاث دراسات اخيرة اعد ها الخبراء وقد مت الى الجمعية العامة ( A/36/141 ، و A/37/424 و Add.1 ، و A/38/403 ) دراسات استقصائية للقضايا الرئيسية ذات الصلة بالتصحر ، بما فيها تكاليف مراقبة التصحر ووسائل الحصول على الاموال الاضافية اللازمة لتمويل برامج مكافحة التصحر واستصلاح الاراضي التي تعرضت للتصحر . وبعد ان نظرت الجمعية العامة في الدراسة الاخيرة ، اعتمدت القرار ١٦٣/٣٨ ، الذي قررت فيه ان :

( أ ) ترجو مرة اخرى من جميع الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد الى الأمين العام تعليقاتها بشأن دراسات الجدوى وتوصياتها المحددة لتنفيذ تدابير التمويل الاضافية ، وبشأن طرائق الحصول على موارد مالية على النحو الوارد وصفه في مرفق تقرير الأمين العام المؤرخ في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ ( A/36/141 ) ، أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن ؛

( ب ) ترجو أيضا من جميع الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد الى الأمين العام تعليقاتها بشأن دراسة الجدوى وخطة العمل لانشاء شركة مالية دولية لتمويل التدابير غير التجارية لمكافحة التصحر ، الواردة في الفصل الخامس من مرفق تقريره ، أن تقوم بذلك أيضا في أقرب وقت ممكن ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بما يلي :

١ ' انشاء الشركة ؛

٢ ' مدى اهتمامها بالمشاركة فيها ماليا .

٣- وبالإضافة الى ذلك القرار ، وجه المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، باسم الأمين العام ، رسالة مؤرخة في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٤ الى جميع الدول الاعضاء التي لم تكن قد وردت على المذكرة الشفوية الموجهة من الأمين العام والمؤرخة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٢ ، يطلب فيها تعليقات على المسائل المعنية التي حددتها الجمعية العامة . كما وجهت رسائل وبرقيات للتذكرة في ٢٠ شباط/فبراير و ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٥ .

٤- وحتى ١ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، كانت قد وردت ردود من ٦٦ دولة عضوا . وكان قد ورد ٣٢ ردا منها في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، وتوجز في تقريرى الأمين العام ( A/37/424 و Add.1 ، و A/38/403 ) . ووردت ثلاثة ردود في عام ١٩٨٣ ( من توغو ،

٠٠/٠٠

وكوستاريكا ، ومالي ) في وقت متأخر بحيث تعذر ادراجها في تقرير الامين العام المقدم الى الدورة الثامنة والثلاثين ، ومن ثم توجز ادناه . وورد ٣١ ردا اضافيا في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ . وكانت ١٠ ردود عبارة عن مجرد اشعار باستلام الرسالة . اما الردود الـ ٢١ الباقية فتضمنت تعليقات ووجهات نظر تتعلق ببعض المسائل المحددة التي اثارتها الجمعية العامة .

٥- ومن بين الدول الاعضاء التي ارسلت ردودا ، وعددها ٦٦ دولة عضوا ، لم تقم ٢٠ دولة عضوا ، الا بارسال اشعار باستلام المذكرة الشفوية الموجهة من الامين العام او الرسائل الموجهة من المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة . أما وجهات نظر الدول الاعضاء الباقية الـ ٦٤ فيمكن ايجازها كمايلي :

#### عدد البلدان

( أ ) بشأن دراسات الجدوى	
لا تعليق	٣١
تؤيد ، أو توافق أو تعتبرها مجدية	٦
لا تؤيد	٩
( ب ) بشأن الطرائق	
لا تعليق	٣٥
تؤيد أو توافق	٣
لا تؤيد ( غير مقبولة بالنسبة لها او لاتحبذها )	٨
( ج ) بشأن الشركة المالية الدولية	
لا تعليق	١٠
تؤيد	٢٢
لا تؤيد	١٤
( د ) بشأن المشاركة في الشركة المالية الدولية	
( من بين البلدان الـ ٢٢ التي اعربت عن تأييدها للشركة )	
من المحتمل ان تشارك	٦
لا يمكنها ان تساهم ماليا في انشائها	١٦

## ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

٦- تستنسخ ادناه الأجزاء ذات الصلة من ثلاثة ردود على الرسالة الموجهة من المدير التنفيذي في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٣ ، وكذلك الردود الموضوعية وعدد ها ٢١ ردا على رسالة أخرى موجهة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٤ .

## اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية ]

ورد في الخطاب المؤرخ ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٢ والذي لم يستلمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة الا في تموز/يوليه ١٩٨٥ ، ان الحكومة السوفياتية لا تحبذ انشاء شركة مالية دولية .

## بلجيكا

[الأصل : بالانكليزية ]

[ ٨ أيار/مايو ١٩٨٥ ]

١- فيما يتعلق بالطرق الاضافية للتمويل المقترحة في تقرير الامين العام ، ترى حكومة بلجيكا أن طرق التمويل من قبيل الضرائب المفروضة على التجارة الدولية وانشاء صندوق مشترك للمواد الخام ، وبيع ذهب صندوق النقد الدولي ، وفرض ضرائب على المتحصلات من استغلال البحر . . . تعني تقريبا تقديم مساهمات تلقائية ، وهو أمر غير مقبول بالنسبة لبلجيكا . وينبغي أن تنفذ مؤسسات الامم المتحدة انشطتها عن طريق سبل التمويل القائمة ، أي الاشتراكات العادية ، المحسوبة استنادا الى الناتج القومي الاجمالي او التبرعات .

٢- وعلاوة على ذلك ، ترى بلجيكا أنه من الافضل تمويل المصروفات التشغيلية مثل مشاريع التصحر من التبرعات ، لا من الاشتراكات العادية .

٣- ولهذه الاسباب عارضت بلجيكا مشروع القرار ١٣٢ الذي رجا من الامين العام دراسة طرق التمويل المختلفة في سياق تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي .

.. / ..

٤- وفيما يتعلق بإنشاء شركة مالية دولية مختصة بتمويل مشاريع مكافحة التصحر، على النحو المقترح في تقرير الأمين العام ( A/36/141 )، ترى بلجيكا أن إنشاء جهاز تمويل دولي جديد غير ملائم بسبب عدم توفر الأموال. وعلاوة على ذلك، فإن مؤسسات التمويل القائمة من قبيل البنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية والمصرف الأوروبي للاستثمار وغيرها ينبغي أن تزداد مشاركتها في هذا الأمر.

٥- والعديد من هذه المؤسسات معني بمشاكل التصحر في إطار لجنة المؤسسات الدولية الانمائية المعنية بالبيئة التي أنشأتها المصارف المذكورة أعلاه، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ولجنة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي. وعلاوة على ذلك، ولكفالة المتابعة الدائمة للإعلان المشترك المعني بالتنمية الاقتصادية وحماية البيئة، اتخذ مجلس الاتحاد الاقتصادي الأوروبي لوزراء البيئة قراراً في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤ أعرب فيه عن رغبته في تعزيز تمثيل لجنة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في لجنة المؤسسات الدولية الانمائية المعنية بالبيئة.

### بلغاريا

[الأصل : بالانكليزية]

[١٤ أيار/مايو ١٩٨٥]

بسبب ظروف جغرافية ومناخية معينة، لا تتأثر بلغاريا بعمليات التصحر، ولذا تنقصها الخبرة الفنية والمعرفة اللازمتين للمساهمة اسهاماً كبيراً في حل هذه المشكلة.

### بليز

[الأصل : بالانكليزية]

[١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

تعترف بليز بأن هذه الخطة مفيدة. بيد أنها تأسف لعدم تمكنها من المشاركة فيها في الوقت الراهن.

### بنما

[ الأصل : بالأسبانية ]

[ ١٦ آذار/مارس ١٩٨٥ ]

ان حكومة بنما تؤيد انشاء شركة مالية دولية لتمويل التدابير غير التجارية لمكافحة التصحر . الا انها ، في هذه المرحلة ، غير قادرة على تقديم اية مساهمات مالية نظرا للتقييدات في الميزانية .

### بنين

[ الأصل : بالفرنسية ]

[ ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٥ ]

تؤيد حكومة بنن أى اجراء يتخذ لمكافحة الجفاف والتصحر . ونتيجة لذلك ، ليس لدى حكومة بنن أى اعتراض على انشاء شركة مالية دولية لتمويل مشاريع مراقبة التصحر غير التجارية .

### بورкина فاسو

[ الأصل : بالفرنسية ]

[ ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ ]

ليس لدى حكومة بورкина فاسو ملاحظات خاصة تهديها على دراسات الجدوى والتوصيات المحددة لتنفيذ تدابير اضافية للتمويل أو بشأن طرائق الحصول على موارد مالية على النحو المبين في مرفق تقرير الامين العام ( A/36/141 ) . بيد أنها تؤيد تماما انشاء شركة تمويل دولية لتمويل مشاريع مراقبة التصحر على النحو المشار اليه في الفصل الخامس من مرفق ذلك التقرير . وستدرس حكومة بورкина فاسو امكانية الاشتراك في تمويل هذه الشركة .

### تايلند

[ الأصل : بالانكليزية ]

[ ٨ آذار/ مارس ١٩٨٥ ]

- ١ - توافق حكومة تايلند ، من حيث الجدا ، على الانشاء المقترح للشركة المالية الدولية ، وان كانت تايلند غير مصنفة وفقا لخريطة الأمم المتحدة للتصحر ، على انها منطقة قاحلة أو شبه قاحلة يحق لها تلقي مساعدة مالية من برنامج الأمم المتحدة للبيئة .
- ٢ - وان تايلند ليست في الوقت الحاضر ، في موقف يسمح لها بتقديم أية مساعدة مالية لدعم التدابير غير التجارية المتعلقة بالتصحر والخاصة بالشركة المذكورة ، نظرا لأنه يتعين عليها أيضا أن تكافح المشكلة التي تواجهها الناشئة عن المناطق القاحلة وشبه القاحلة الواقعة في بعض أقاليمها .

### توغو

[ الأصل : بالفرنسية ]

[ ٨ آذار/ مارس ١٩٨٣ ]

### التدابير الإضافية

- ١ - بيد وأن نتيجة الربط المزمع غير المباشر بحقوق السحب الخاصة قد تلائم الحالة ، وسيتعين على البلدان النامية أن تبدى تفهمها لكي يصبح هذا الترتيب نافذا .

### طرائق الحصول على موارد على أساس تساهلي

- ٢ - يجب على البلدان النامية أن توفر ، مرة أخرى ، الوسائل اللازمة استنادا إلى هدف متفق عليه ، في شكل مساعدة انمائية رسمية .

### انشاء شركة مالية دولية

- ٣ - تؤيد حكومة توغو هذه المبادرة استنادا إلى ما يلي :  
( أ ) اتساع مشكلة التصحر في العالم ، التي لها عواقب ضارة وخطيرة للغاية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المعنية . ومن هنا فلا بد من مكافحة هذه المصيبة بلا هوادة ؛

(ب) استقلال المؤسسة لكي تستطيع تحقيق الأهداف المناطة بها بصورة أفضل ،  
عن طريق سياسة حرة ونشطة لجمع الأموال والتدخل بسرعة في الميدان .

#### التدابير المرغوب فيها

٤ - من بين التدابير المقترحة ، يمكن دمج تدبيرين منها للسماح للشركة بالتصرف بحرية أكبر :

(أ) إنشاء نظام ضمانات مشتركة محدودة يتم التفاوض بشأنه فيما بين المانحين وسيشكل ذلك وسيلة لا اختبار التضامن الدولي والاستفادة منه ؛

(ب) تعزيز الشركة بتخصيص جزء لها من احتياطات صندوق النقد الدولي من الذهب ، يمكن أن يستخدم كضمان اضافي لقروض الشركة .

٥ - وينبغي دعوة البلدان الغنية باسم التضامن الدولي ، حال الانتهاء من وضع هذه الترتيبات ، لتضطلع بمسؤولياتها عن طريق تقديم الأموال المطلوبة للقيام بحملة واسعة النطاق .

#### الجزائر

[الأصل : بالفرنسية ]

[ ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ ]

١ - ترى حكومة الجزائر أن إنشاء مؤسسة تمويل غير تجارية سيسمح بالتأكيد بتكثيف الجهود الجذولة ، على الصعيد العالمي ، لمكافحة التصحر ويساعد بكفاءة البلدان ذات الموارد المالية المحدودة .

٢ - ولا يسع الحكومة إلا أن تشجع إنشاء شركة مالية دولية لتمويل مشاريع مراقبة التصحر ، لا سيما وأن الجزائر التي تعاني من هذه الظاهرة في عدة ملايين من الهكتارات ، يمكنها أن تلتزم التمويل لبعض المشاريع في إطار خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر .



### جزر البهاما

[الأصل : بالانكليزية]  
[٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥]

درست حكومة كومنولث جزر البهاما دراسة الجدوى وخطة العمل لإنشاء شركة تمويل مستقلة لتمويل مشاريع التصحر. وتوافق جزر البهاما على أن هذا الاقتراح يتسهم ببعض الوجاهة، بيد أنه نظرا لتقييدات الميزنة لا يمكنها أن تدعم هذا الاقتراح دعما ماليا.

### جزر سليمان

[الأصل : بالانكليزية]  
[٣٠ أيار/مايو ١٩٨٤]

توافق حكومة جزر سليمان، بصورة عامة، على إنشاء الشركة، إلا أنها غير مهتمة بالمشاركة فيها ماليا.

### جزر القمر

[الأصل : بالفرنسية]  
[١٦ أيار/مايو ١٩٨٥]

ليس لدى حكومة جزر القمر أية ملاحظات تبديها على التقرير. وتؤكد الحكومة إنشاء شركة مالية دولية لتمويل مشاريع مراقبة التصحر غير التجارية.

### رواندا

[الأصل : بالفرنسية]  
[١٨ آذار/مارس ١٩٨٥]

ليس لحكومة رواندا ملاحظات معينة تبديها بشأن الدراسة الفنية للجدوى وخطة العمل المقترحة، إلا أنها تؤكد بقوة إنشاء مثل تلك الشركة، وتنوى المشاركة الفعالة في إنشائها.

## زائير

[الأصل : بالفرنسية]

[ ٢٣ آذار/ مارس ١٩٨٥ ]

يؤيد المجلس التنفيذي انشاء شركة مالية دولية لتمويل مشروعات مراقبة التصحر. بيد أن زائير ليست حتى الآن في وضع يسمح لها بتقديم رد ايجابي على أى طلب لتقديم المساهمات.

## السودان

[الأصل : بالانكليزية]

[ ٢٤ نيسان/ ابريل ١٩٨٥ ]

١ — تلاحظ السودان بقلق شديد ، وهي أحد البلدان الافريقية الأكثر تأثراً بزحف الصحراء داخل وخارج حدودها ، ببطء تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر. ان احدى العقبات الأساسية في تنفيذ خطة العمل كانت ، ولا تزال ، عدم توفر الأموال الكافية لتنفيذ الخطة .

٢ — وفي الوقت الذى تقدر فيه السودان اسهامات بعض البلدان المانحة ، تتطلع الى اضافة الصبغة المؤسسية على الموارد المالية .

٣ — وتؤيد السودان تماما انشاء الشركة المالية المقترحة . وعلى الرغم من أنها تواجه حالة اقتصادية صعبة ، فإنها لن تتباطأ في سعيها لدعم الشركة المقترحة ، وهي تناشد المجتمع الدولي تقديم كل ما يستطيعه من دعم الى الشركة .

## الصومال

[الأصل : بالانكليزية]

[ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٨٥ ]

تؤيد الحكومة تماما انشاء شركة مالية دولية كجزء من برامج مكافحة التصحر. وسيكون اسهام الحكومة في تمويل الشركة محدودا ، ومع ذلك فستتخذ الحكومة تدابير لدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في زيادة الأموال المطلوبة من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف .

## الغلبين

[ الأصل : بالانكليزية ]

[ ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ]

يؤكد المجلس الوطني لحماية البيئة في الغلبين الهدف العام لخطة العمل .  
الآن الحكومة تأسف لأنها ليست الآن في وضع يسمح لها بالمساهمة الحالية .

### كوستاريكا

[ الأصل : بالاسبانية ]

[ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٣ ]

- ١ - لن تشترك كوستاريكا ماليا في الشركة الدولية لأن ليس لديها مشاكل تتصل بالصحارى وفي ضوء حالتها الاقتصادية الصعبة .
- ٢ - ومع هذا ، تؤيد كوستاريكا بقوة خطة العمل المتعلقة بإنشاء مؤسسة تساعد على حل هذه المشاكل في غيرها من البلدان .

### الكويت

[ الأصل : بالانكليزية ]

[ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ]

تأسف السلطات المعنية لأنها لن تشترك في الوقت الحالي في تمويل خطة العمل لمكافحة التصحر .

### مالي

[ الأصل : بالفرنسية ]

[ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٣ ]

- ١ - بغية الحصول على وسائل اضافية لتمويل خطة العمل ، تقترح الحكومة ما يلي :
  - ( أ ) فرض ضرائب على الواردات والصادرات أو فرض ضريبة تجارية عامة على الصعيد الدولي (بمعدل ١٠ في المائة) ؛
  - ( ب ) مبيعات صندوق النقد الدولي من الذهب وعائدات حقوق السحب الخاصة ؛
  - ( ج ) استغلال قاع البحر فيما وراء المياه الإقليمية ؛
  - ( د ) فرض رسوم وقوف على التوابع الاصطناعية الثابتة بالنسبة للأرض والمخصصة للاتصالات .

.../...

### تعليقات عامة

٢ - الموارد التي ينبغي إتاحتها للبلدان يجب ألا تتعلق بمدى بؤية كل دولة وقد رتبها على سداد الدين ، بل بحجم عملية التصحر . ويجب تقديم هذه الموارد الى أقل البلدان نمواً بما يشكل قروض طويلة الأجل بدون فائدة أو بشكل منح .

### تعليقات مفصلة

٣ - فيما يتعلق بالاقتراح الأول ، نقترح ما يلي :

( أ ) إنشاء نظام جمركي فعال ؛

( ب ) إعداد قائمة بالمنتجات التي ينبغي فرض ضريبة عليها في كل بلد ؛

( ج ) تخفيض معدل الضرائب المفروضة على المواد الغذائية ، وزيادة معدل الضرائب المفروضة على جميع المنتجات التي ينتج عن استخدامها تدهور البيئة .

٤ - وفيما يتعلق بالأموال المتحصلة من مبيعات الذهب ومن حقوق السحب الخاصة ، ينبغي أن توكل أدائها الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بدلاً من إنشاء هيكل إداري جديد تترتب عليه أعباء مالية إضافية .

٥ - ويجب تحديد ضريبة وقوف التوابع الاصطناعية بشكل لا يضيف عبئاً إضافياً على أقل البلدان نمواً التي تتحمل الآن تكاليف باهظة للاتصالات .

### ماليزيا

[ الأصل : بالانكليزية ]

[ ٢٧ حزيران / يونيو ١٩٨٥ ]

تؤيد ماليزيا تماماً خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر . غير أن مشاركتها في خطة العمل محدودة ، نظراً للقيود المالية الحالية المفروضة داخل حدودها .

موجز الردود الواردة من ٣٤ حكومة طبي  
قرارات الجمعية العامة ١٩١/٣٦  
و ٢٢٠/٣٧ و ١٦٣/٣٨

المجموع	بنغلاديش	النيجر	ماليزيا	مالديف	الكويت	كوت ديفوار	الكاميرون	الصومال	السودان	زائير	رواندا	جزر القمر	جزر سليمان	جزر البهاما	الجزائر	توفو	تايلاند	بوركينافاسو	بنين	بنما	بلجيكا	الاتحاد السوفياتية
١٩		+	+	+	+	+		+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+		+
٢	+					+																
١																					+	
١٩	+	+	+		+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+		+	+	+	+		+
٢			+													+						
١																					+	
٤	+			+	+		+															
١٦		+				+		+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	
٢																					+	+
٧		+		+					+			+				+			+		+	
صفر																						
٤								+			+			+				+				
١١	+		+		+	+	+			+			+	+			+			+		+

ملاحظة : ورد في ١٢ حكومة فقط ، اشعار بالاستلام : انغولا وأيرلندا وبربادوس وبلغاريا وبنما وبوليفيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ودهونغا مساوا والكرسي الرسولي وليمبيا وهاييتي .

### النيجر

[ الأصل : بالفرنسية ]

[ ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥ ]

تشكل الجهود المبذولة لمكافحة التصحر إحدى أولويات النيجر ضمن إطار برنامجها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . ولذلك فإن حكومة النيجر تؤيد إنشاء شركة مالية دولية لمكافحة التصحر .

### يوغوسلافيا

[ الأصل : بالانكليزية ]

[ ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ]

تؤيد يوغوسلافيا تماما جهود المجتمع الدولي لمكافحة التصحر . بيد أنها تأسف لعدم قدرتها ، في هذه المرحلة ، على الاسهام في تمويل المشروعات غير التجارية في هذا الميدان .

### ثالثا - الاستنتاجات

٧ - هذا هو التقرير الثالث الذي سيقدم الى الجمعية العامة من ردود الدول الأعضاء على دراسات الخبراء بشأن تمويل خطة العمل لمكافحة التصحر . وكان الأمين العام قد قدم التقرير الأول في الدورة السابعة والثلاثين ، ووردت فيه ردود ١٤ دولة عضوا . أما التقرير الثاني ، الذي تضمن ١٨ ردا اضافيا فقد قدم الى الدورة الثامنة والثلاثين . ويرد في الجدول أدناه ملخص مجدول لردود ٣٤ حكومة . ويلخص هذا التقرير ٣٤ ردا ، وردت في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، وبذلك بلغ مجموع الردود التي وردت خلال فترة تجاوزت الأربع سنوات تقريبا ، ٦٦ ردا أو ما يقارب ٤٠ في المائة من مجموع الدول الأعضاء . وتضمنت هذه الردود ٢٢ اشعارا بالاستلام فقط . أما الردود المتعلقة بالموضوع فقد وردت من أقل من ٣٠ في المائة من مجموع الدول الأعضاء .

٨ - ويوضح تحليل الردود أو الاشعارات بالاستلام أنه لم يرد ، حتى الآن ، الا ٢٥ بلدا من مجموع ال ٩١ بلدا المتأثرة بالتصحر . وان التقدم الذي أحرز منذ تقديم التقرير الأخير ، منذ سنتين ، هو تقدم بطيء ، ان لم يرسل الا ١٦ بلدا من البلدان الأكثر تأثرا ، اشعارا بالاستلام أو ردا .

٩ - ويمكن ملاحظة أمرين فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية المثارة في الـ ٤٦ ردا الواردة :

( أ ) أن الاغلبية لا تؤيد الطرائق المقترحة ؛

( ب ) ان نصف الدول التي بعثت برودوها تؤيد انشاء شركة مالية دولية ، الا أن عددا قليلا منها على استعداد للمشاركة العالمية .

١٠ - ولذلك ، يبدو انه لا يوجد تأييد عام لسلسلة التدابير اللازمة لتوفير الموارد الاضافية اللازمة لتمويل خطة العمل لمكافحة التصحر كما هو مشار إليها في دراسات الخبراء الثلاثة ومع ذلك ، فقد ترى الجمعية العامة ان النهج والطرائق الابداعية المتجسدة في دراسات الخبراء الثلاثة تستحق اهتماما أكثر . وان فريقا صغيرا يركز بصورة أوثق على تصور الموضوع قد يكون أكثر قدرة على أداء هذه المهمة . وقد يطلب من الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر ، الذي شكلته الجمعية العامة في القرار ٣٢/١٧٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، القيام بذلك بغية استحداث وسائل عملية وفعالة للتمويل المبكر الخاص بتنفيذ خطة العمل ، مع التأكيد بشكل خاص على جدوى انشاء شركة مالية دولية لهذا الغرض .

-----